الشذوذ بين إقرار القاعدة والعدول عنها
التصغير عند سيبويه نموذجا

دكتور
محمد سالم صالح
المدرس بقسم النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم - جامعة الفيوم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشذوذ بين إقرار القاعدة والعدول عنها
التصغير عند سيبويه نموذجا

د . محمد سالم صالح
المدرس بقسم النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم – جامعة الفيوم .

مدخل :

استعمل سيبويه كلمة شاذ في مواضع متعددة من كتابه ، ولكنه لم يبين الحد الاصطلاحي له ؛ لانصرافه إلى استنباط القواعد وضبطها ، فجاء المصطلح متداخلا مع غيره من الألفاظ التي تشاركه في المعنى ، كالنادر والقليل والمسموع وغير القياس[١] . ولكنّ ابن جني حدّد معنى الاطراد والشذوذ بقوله : أصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار ، وأما مواضع شذّ فهو التفرّق والتفرّد ، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا[٢] . ولهذا عدّ النحاة الأسماء المصغرة التي عُدل بها عن قياس التصغير وأوزانه شواذا. قال الإمام الشاطبي مفرقا بين الشاذ والنادر : والشذوذ هو الخروج والانفراد عن الجملة ، فكأنه أشعر بأن ما خرج عن القياس شاذ ، وأما الندور فراجع إلى معنى القلة من غير إشعار بخروج عن القياس[٣] .

وإذا لم يكن من أهداف هذه الدراسة تحقيق هذه المصطلحات ؛ لوجود العديد من الجهود والمحاولات في هذا المجال ، إلا أنه كان من أسباب اختيار هذه الدراسة للتصغير عند سيبويه ما لاحظته من عدم وصفه لأية كلمة عُدل بها عن القياس بالشذوذ ، وكان دائم التوجيه لتلك الأسماء بأنها جاءت على غير بناء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مكبّرها ، بل وضمّ بعض ما تناقلته كتب النحو على أنه من الشاذ وهو شائع على ألسنة العرب إلى قواعد الاطراد .

يضاف إلى ذلك سبب آخر وهو أنه لا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو والصرف إلا وقد نقل عن سيبويه معايير اطراد قواعد التصغير والأسماء التي خرجت عن القياس وعِلَل هذا الخروج ، وذلك على اختلاف طفيف بينها في درجة الأخذ وطريقة العرض والتبويب ، فكتاب سيبويه يعد خير مورد نستقي منه مادة الشذوذ ، لما له من وقفات جليلة وتفسيرات دقيقة فيما شذ في هذا الباب الصرفي . ولقد أفرد سيبويه في كتابه مادة ضخمة في هذا الباب ، مما دفع السيرافي إلى وصف ما قدّمه سيبويه في باب التصغير بأنه يشتمل على التصغير كلِّه لولا وزن أُفَيْعَال الذي طالبه بإضافته إلى أمثلة التصغير الثلاثة على ما سيأتي . وإذا كان كتاب سيبويه هو قمة الدراسات النحوية التي سبقته وأولى المحاولات التي وصلتنا فإن دراسة التصغير عنده تعد بهذا المفهوم دراسة تأصيلية ، تهدف إلى تأصيل قواعد الاطراد في هذا الباب ، وحصر الأسماء التي عُدل بها عن القياس عند سيبويه وتناقلتها كتب النحو على أنها من الشواذ ، ومناقشة العلل التي دفعتهم إلى القول بالشذوذ ، وعرض رأي سيبويه فيها ، وبيان منهجه في التعامل معها ، وما ينتظمها من قواعد تضبطها .

ولقد حرصت في دراستي هذه على البعد عن المسائل الافتراضية غير العملية التي افترضها النحاة في هذا الباب ، كتصغير الأوزان النادرة ونحوها مما امتلأت به كتب النحو . كما اكتفيت في دراستي لقواعد الاطراد بالقدر الذي تتم به الفائدة ويتم به التمييز بين الكلمات المطردة وتلك التي خرجت عن القياس ، من قِبَل أن بيان ما اطرد يستدل به على ما أقرّوا بشذوذه عن الأصول .

ومن الأمور التي لها علاقة بضوابط الاطراد والشذوذ معرفة دلالة التصغير ؛ ولهذا سيبدأ البحث بعرض مختصر لدلالة التصغير ، ثم معايير الاطراد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وشروط ما يجوز تصغيره ، ثم يعرض لما جاء معدولا به عن القياس عند سيبويه ، ثم تحليل نماذج العدول وبيان علل العدول فيها وما يمكن أن يكون موافقا للقياس منها ، مبينا منهج سيبويه في التعامل مع هذه الكلمات ، ثم الختام بعرض أهم نتائج البحث ، وذلك على النحو التالي :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دلالة التصغير :

استخدم سيبويه مصطلحي التصغير والتحقير بوصفهما مترادفين ، إذ يدلان على التقليل . ولا شك أن التغيير الذي يحدث في بنية الاسم عند التصغير إنما جاء لمعنى ، فقد أرادوا ببناء التصغير الاختصار عن ذكر الموصوف . فتصغير الاسم دليل على صغر مسماه ، فهو حلية وصفة للاسم ؛ لأنك تريد بقولك رُجَيْل رجلاً صغيرا ، وإنما اختصرت بحذف الصفة وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علَما على ذلك المعنى(٤) .

ويدل المصغر على الصفة والموصوف المعيّن معا ، فهو دال على ذات معيّنة بصفة معيّنة ، وبهذا يخالف المصغر سائر الصفات كالضارب والمضروب ونحوهما ؛ لعدم دلالتها على موصوف معين . إذ لم توضع الموصوفات لموصوف معيّن بل صالحة لكل موصوف ؛ ولهذا تقول : رجل حَسَن وجهُه ؛ لأن الصفات ترفع ما هو موصوفها معنى ، والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يحتاج إلى رفع موصوفه حقيقة(٥) .

ولكنّ الوصف في المصغر يأتي على معانٍ متعددة(٦) ، فيكون لتقليل ما يجوز أن يتوهم كثيرا ، كقولك : هو أصيغرُ منك ، وإنما أردت أن تقلّل الذي بينهما. أي : أخبرت أنهما يفترقان بشيءٍ يسير ، وذلك أنك لو قلت هو أصغر منك احتمل أن يكون التفاوت بينهما يسيرا وأن يكون كثيرا ، فأوضحت بالتصغير أنه قليل وأنه يكاد يكون مثله في الصغر . وتقول : أُسَيِّد ، أي : قد قارب السّواد . أو يكون لتحقير ما يجوز أن يتوهم عظيما ، كقول العرب : هو مُثَيْل هذا وأُمَيْثال هذا فإنما أرادوا أن يخبروا أن المشبّه حقيرٌ ، كما أنّ المشبّه به حقيرٌ . كما يأتي لتقريب ما يجوز أن يتوهم بعيداً ، فيكون لتقريب المحل والمكان ، ومن ذلك قولك : هو دُوَيْن ذاك ، وهو فُوَيْق ذاك ، ويصلح ذلك في سائر الأمكنة من الجهات الست ، فبعد التصغير لم يجز توهم أن يكون الفرق بينهما في المكان كثيرا ، وليس

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المكان بالذي يحقّر . وقد يأتي لتقريب الزمن ، فتُقرّب به حينا من حين ؛ وتُقلّل الذي بينهما .

فإن كان المحقّر علما أو اسم جنس ، نحو : زُيَيْد ورُجَيْل ، فإن جهة التحقير فيه مبهمة ، فإنه لا دليل فيهما إلى أي شيء يرجع إلى الذات أم إلى الصفة. فإنْ كان المحقّر الصفات المشتقة فإنّ التحقير فيها راجع إلى الأوصاف التي تدل عليها ألفاظ الصفات ، نحو : ضُوَيْرِب ، فإن معناها ذو ضرب حقير(٧) .

معايير الاطراد :

تصاغ الأسماء المصغّرة على ثلاثة أمثلة : فُعَيْل ، وفُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل . فأما فُعَيْل فهو تصغير ما كان على ثلاثة أحرف من أي بناء كان ، نحو : فُلَيْس ، وجُبَيْل . وأمّا فُعَيْعِل فلما كان على أربعة أحرف من أي بناء كان ، وذلك نحو : جُعَيْفِر ، ومُطَيْرِف . سواء في ذلك الأصول وما فيه زيادة ، ولا تبالي كثرة الحركات ولا قلتها ولا اختلافها . وأما فُعَيْعِيل فلما كان على خمسة أحرف وكان قبل آخره حرف مد ، فيقلب مدّه ياءً إن لم يكن كذلك ، وذلك كقولك في مِصْبَاح : مُصَيْبِيح ، وفي يَرْبُوع : يُرَيْبِيع ، وفي عِفْرِيت: عُفَيْرِيت . وإن لم يكن رابعه حرف مدّ حذف منه حرف ليرجع إلى الأربعة ، وعُوّض عنه بالياء فتقول : سُفَيْرِيج ، وفُرَيْزِيد ، وإن شئت جعلته على فُعَيْعِل دون تعويض ، فتقول : سُفَيْرِج ، وفُرَيْزِد(٨) .

ويبدو من كلام سيبويه عن أوزان التضغير الثلاثة أنها أوزان تصغيرية مقطعية إيقاعية لا صرفية ؛ لأنها لا تتأثر بما في الكلمات المصغرة من زوائد أو حركات الحروف الأصلية وعددها أو ترتيب تلك الأصول . وهو ما دفع سيبويه إلى تسمية أوزان التصغير أمثلة . وللتصغير ضوابط أخري متمّمة لقواعد الاطراد تتمثل فيما يلي :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١. إذا كان الاسم مختوما بإحدى علامات التأنيث لم تعتبر تلك العلامة في بناء الكلمة ولا في عدد حروفها عند التصغير ، فتقول في تصغير شجرة : شُجَيْرَة ، وفي حبلى : حُبَيْلَى ، وفي حمراء : حُمَيْرَاء . وكذلك فيما كان على أربعة أحرف تقول في خُنْفَساء : خُنَيْفِساء ، ولا تلحق تاء التأنيث بمصغر الرباعي طلبا للخفة ، وإن سُمع ذلك في قُدَيْدِيمَة ووُرَيْئَة تصغير قُدّام ووَراء ، فالقياس تركها . فإذا كان المؤنث مجازيا أدخلت علامة التأنيث فرقاً بين المذكر والمؤنث ، وذلك قولك في قَدَم : قُدَيْمَة ، وفي يَدٍ : يُدَيَّة . وإذا لحقت التاء المفتوحة الاسم حُذفتْ وزِيدت تاء التأنيث ، وذلك قولك في أُخت : أُخَيَّة ، وفي بِنْت : بُنَيَّة(٩) .

ولا يُعتبَر كذلك في بناء الكلمة عند التصغير ياء النسب ، تقول في عَبقَري : عُبَيْقري ، ولا الألف والنون الزائدتان بشرط ألا يكون على فعلان الذي تقلب ألفه ياء في جمع التكثير ، فتقول في زَعْفَران : زُعَيْفِران ، وفي عُثْمان : عُثَيْمان . ولا النون الزائدة ، فتقول في جَحَنْفَل : جُحَيْفِل ، بحذف النون الزائدة في جَحْفَل . ولا علامة التثنية ، فتقول في كَاتِبَيْن : كُوَيْتِبَيْن . ولا علامة الجمع السالم ، فتقول في ظَرِيفِين : ظُرَيِّفِين ، وفي دجاجات : دُجَيِّجات(١٠) . وكذلك يحقر على لفظه الملحق بجمع المذكر السالم ، فتقول في سِنِين : سُنَيَّات . وإذا كان الاسم يفيد الجمع ولفظه مفرد كاسم الجمع واسم الجنس فإنه يصغر على لفظه أيضا ، فتقول في قَوْم : قُوَيْم وفي تَمْر : تُمَيْر(١١) . وأما الاسم المركب فيصغر صدره مضافا كان أو غير مضاف ، فتقول في أبي بكْر : أُبَيّ بَكْر ، وفي أُمّ عَمْرو : أُمَيْمَة عمرو ، وفي بَعْلَبَك : بُعَيْلَبَك ، وفي خَمْسَةَ عَشَرَ : خُمَيْسَةَ عَشَرَ(١٢) .

٢. فإذا صغّرت المضعف فُكّ إدغامه حتى تكون ياء التصغير ثالث حرف فيه ، تقول في دُبّ : دُبَيْب ، وفي مَيْت : مُيَيْت(١٣) .

٣. وكل اسم على حرفين فحذف منه أحد أصوله فإن التصغير يرد إليه المحذوف ؛ لأن أدنى أبنية التصغير فُعَيْل ، وذلك لا يكون إلا من بنات الثلاثة ، سواء في ذلك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما حُذف منه فاؤه أو عينه أو لامه ، وعلى ذلك تقول في عِدَة وزِنَة : وُعَيْدَة ووُزَيْنَة ، وتقول في سَهٍ ومُذْ إذا سمّيت به : سُتَيْهَة ومُنَيْذ ، وتقول في دَمٍ ويَدٍ : دُمَيّ ويُدَيَّة . ولو حقّرت رُبَ مخففة لقلت : رُبَيْب ؛ لأنها من التضعيف ، يدلك على ذلك رُبَّ الثقيلة ، وكذلك بَخْ الخفيفة ، تقول : بُخَيْخ(١٤) .

٤. ولما كان التصغير يرد الحروف المبدلة إلى أصولها كما صرّح بذلك سيبويه فإنه إذا كان الاسم المعتل على ثلاثة أحرف وثاني أحرف الكلمة حرف علة رد إلى أصله في التصغير ، تقول في تصغير ناب : نُيَيْب ، وفي تصغير باب : بُوَيْب ؛ لأن الألف لا تثبت مع انضمام ما قبلها . فإن كان أصل الألف مجهولا قلبته واوا كقولك في تصغير رجل خافٍ : خُوَيْف ، سواء في ذلك كان أصله خائفا ثم خفف أو كان أصله من الخوف ؛ وإنما فعلت ذلك لمناسبة الضم في أوله ولأن إبدالها من الواو أكثر . فإن كان الاسم الثلاثي معتل الآخر قلب حرف العلة ياء وأدغم في ياء التصغير ، وذلك قولك في عَصا : عُصَيّ ، وفي فَتَى : فُتَيّ . فإن كان الاسم المعتل على أربعة أحرف وكان حرف العلة ثاني حرف فيه فإنه يرد إلى أصله إن كان منقلبا عن أصل ، كقولك في مُوسِر : مُيَيْسِر . وإن كانت ألفه زائدة قلبت واوا كقولك في لاعب : لُوَيْعِب . وأما ما كان ثالثه حرف علة فإنك تقلبه ياءً إن لم يكن كذلك لمناسبة ياء التصغير ، فتقول في كِتاب : كُتَيِّب ، وفي صَبوح : صُبَيِّح ، وفي كَرِيم : كُرَيِّم(١٥) .

فأما الواو إذا وقعت ثانية فإنها لا تغيّر في التصغير ، فتقول في لَوْزَة وجَوْزَة : لُوَيْزَة وجُوَيْزَة ؛ لأنها تحرك بالفتح في التصغير وتقع الياء ساكنة بعدها . فإن كانت ثالثة ساكنة فإنها تقلب ياء في التصغير أبدا ، وذلك قولك في واو عَجُوز وجَزُور : عُجَيِّز وجُزَيِّر . وإن كانت ثالثة متحركة فلك فيه وجهان : أحدهما القلب والإدغام وهو الكثير الجيد ، والثاني الإظهار ، وذلك قولك في أَسْوَد : أُسَيِّد وهو الأجود ، ومن العرب من يظهر الواو وهو أبعد الوجهين فيقول : أُسَيْوِد(١٦) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولقد عرض سيبويه في مواضع عديدة من كتابه لأسماء تعرّضت لأسباب القلب أو الحذف قبل التصغير وبعده ووضح حكمها ، مما لا يتسع المجال لذكرها هاهنا .

شروط ما يجوز تصغيره :

يشترط في الأسماء التي يجوز تصغيرها أربعة شروط تكتمل بها قواعد الاطراد وتتمثّل فيما يلي :

١. أن يكون المراد تصغيره اسما ؛ لأن الأسماء علامات على المسميات ، فجاز فيها أن توصف بما يعظم ويهون . وهو السبب نفسه الذي يمنع تصغير الأفعال والحروف ؛ لأنها ليست بسمات كالأسماء ، فلم يكن للتصغير فيها معنى كما لم يكن لوصفها معنى ، وكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها في أشياءَ كثيرة. ولذلك كان القياس ألا يصغر أفْعَل في التعجب لأنها بمنزلة الفعل[١٧] .

ولهذا أيضا لا يصغر ما في معنى الفعل نحو : حَسْبُك ؛ لأنه بمنزلة كقولك : كَفَاك ، فكما لا يحقر كفاك ، كذلك لا تحقِّر هذا اللفظ . ولا يصغر اسم الفاعل إذا كان للحال والاستقبال وهو في نية التنوين ؛ لأنه في مذهب الفعل ، ألا ترى أنه يقبح : هو ضُوَيْرِبٌ زيدا ، وهو ضُوَيْرِبُ زيدٍ ، إذا أردت بضاربِ زيدٍ التنوين . وإن كان ضاربُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيد[١٨] ؛ لأنه لم يجر مجرى الفعل في المضي . فلمّا كان من الجائز لنا تصغير غلامُ زيدٍ ، فإنه يجوز أن نصغر ضاربُ زيدٍ لذلك[١٩] .

٢. أن يكون معربا ، فلا تصغر المبنيات ، ومن ذلك المضمرات ، قال سيبويه : "واعلم أن علامات الإضمار لا يحقَّرْنَ ، من قِبَل أنها لا تقوى قوة المظهرة ولا تمكَن تمكّنها ، فصارت بمنزلة لا ولو وأشباههما . فهذه لا تحقر لأنها ليست أسماء وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقَّر . فمن علامات الإضمار : هو وأنا ونحن ، ولو حقَّرتهنَّ لحقَرت الكاف التي في بك ، والهاء التي في به وأشباه هذا"[٢٠] . فإنما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

امتنع تصغر الضمائر لغلبة شبه الحرف عليها فأكثر الضمائر على حرفين ، مع قلة تصرّفها ، إذ لا تقع صفة ولا موصفة . ولمثل هذه العلة لم تصغّر أسماء الاستفهام والشرط ، فلا يحقّر : أيْنَ ، ولا متَى ، ولا كيْفَ ، ولا مَنْ ، ولا مَا ؛ لبعدها من التمكن فلا تدخل عليها الألف واللام ولا توصف ، وتنزّل منزلة الحروف من جهة تضمنها معنى الاستفهام والشرط[٢١] .

وكذلك لا يحقّر عَنْ ومَعَ ؛ لأنهما بمنزلة مَنْ . ولا تحقر حيثُ وعندَ ؛ لعدم تمكنها ولأن الغرض من تصغير الظرف التقريب كتُحَيْت وفُوَيْق ، وعنْدَ في غاية القرب ، فلمّا دل لفظها على ما تدل عليه الظروف مصغرة لم يحتج إلى التصغير فيها ؛ لأنك إذا قلت : عنْدَ فقد قللت ما بينهما ، وليس يراد من التقليل أقلُّ من هذا[٢٢] .

ولم يُجز تصغير أمسِ والبارحة وأوّل من أمسِ وغَدٍ ، وإن كانت محدودة كيومٍ وليلة وساعة وأشباههنّ ؛ لأنها لم تتمكّن تمكنها ، وإنما هي لليوم الذي قبل يومك ، واليوم الذي بعد يومك . فلما لم تتعلق باليوم الذي أنت فيه صارت بمنزلة المضمرات لاحتياجها إلى حضور اليوم كما أن الضمير يحتاج إلى ظاهر يتقدمه . وكرهوا أن يحقروها كما كرهوا تحقير أيْنَ ، واستغنوا عن تحقيرها بالذي هو أشد تمكنا ، وهو اليوم والليلة والساعة[٢٣] .

وأما أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فالقياس فيها ألاّ تصغر ، إلا أنها لمّا كان لها شبه بالظاهر من حيث كانت تثنى وتجمع وتوصف ويوصف بها ، والتصغير وصف في المعنى فدخلها التصغير كما دخل الوصف ، ولكنها لما كانت مخالفة للأسماء المتمكنة خالفوا بين تصغيرها وتصغير الأسماء المتمكنة ، ووضعوا لها قواعد خاصة تضبطها ، فتركوا أوائلَها على حالها قبل أن تحقّر ؛ وذلك لأن لها نحوا في الكلام ليس لغيرها ، وزادوا في الآخر ألفا كالعوض من ضم أوله بعد أن ألحقوا ياء التصغير على آخره . وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أواخرها على غير حال أواخر غيرها ، كما صارت أوائلها على ذلك ، فقالوا : ذَيَّا وتَيَّا وأُلَيَّا . وكذلك قالوا في الأسماء الموصولة المختصة : اللذَيَّا واللتَيَّا واللذَيَّان واللتَيَّان واللذَيُّون واللتَيَّات . ولم تحقر مَنْ وأيّ الموصلتان ، استغنوا عنه بتحقير الذي . كما لم يحقروا اللاتي ، استغنوا بجمع الواحد إذا حُقّر عنه ، وهو قولهم : اللتَيَّات[٢٤] . أي أن جمع اللتَيَّا يُغني عن تصغير اللاتي واللائي عند سيبويه ؛ لأنه إنما اقتصر على المنقول ولم يقل بالقياس فيه[٢٥] . يدل على ذلك قول السيوطي في الرد على إجازة الأخفش تصغير اللاتي واللائي : "ومذهب سيبويه هو الصحيح ؛ لأنه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس ؛ لأن قياس هذه الأسماء ألا تصغر ، فمتى صغرت العرب منها شيئا وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نتعدّاه"[٢٦] .

ومعنى هذا أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة جاء تصغيرها على خلاف الأصل لغلبة شبه الحرف ، فضبطها العرب بقواعد مطردة خاصة بها ، وهي زيادة ألف في آخرها عوضا عن الضمة في أولها ، وزيادة ياء التصغير في آخرها دلالة على التصغير ، وليصير الثنائي منها على ثلاثة أحرف . فهذه الكلمات لا تسير على قواعد التصغير المشهورة ، ولكن تضبطها قواعد أخرى مطردة ؛ فلا ينبغي إذا أن تنسب إلى الشذوذ ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه .

٣. ألا يكون لفظ الاسم المراد تصغيره على أحد أوزان التصغير ؛ ولهذا لم يصغّر جُمَيْل وهو طائر كالعصفور ، ولا كُعَيْت وهو البُلبُل ، ولا كُمَيْت للفرس إذا كان لونه بين السواد والحمرة ولم يخلص أن يقال له أسود ولا أحمر وهو منهما قريب . وإنما لم تصغر هذه الألفاظ لأنها مستصغرة عندهم والصغر من لوازمها ، فوضعوها على التصغير ولم تستعمل مكبراتها . ولا يصغر كذلك ما كان شبيها بأوزان التصغير ، كمُبَيْطِر ومُسَيْطِر ؛ لأنها إذا صغرت كان التصغير بلفظ المكبر[٢٧] .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤. أن يكون معنى الاسم قابلا للتصغير ؛ ولهذا يصغر فَوْق ودُون وتَحْت ، فتقول : فُوَيْق ذاك ودُوَيْن ذاك وتُحَيْته ، فإنما تريد أن تقرب حينا من حين أو تقرب الشيء من الشيء وتقلل الذي بينهما ، والمقصود تصغير الأوصاف لا تصغير الذوات من الأماكن والأزمنة . ومثل ذلك تصغير قَبْل وبَعْد ، فتقول : قُبَيْل ذاك وبُعَيْده ، إذا أردت أن تقلل ما بينهما . ويصغر نحو : اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة ، فهي كالأعلام في التصغير ، فهو زمان محدود من الجانبين ، تقول : هذا اليوم وهذه الليلة فيكون لازما له كما أن زيد ملازم لمسماه ، فيكون لما أنت فيه ولما لم يأت ولما مضى[٢٨] .

ولهذا السبب أيضا لا تُحقَّر غَيْر وسِوَى بخلاف مِثْل التي يجوز تصغيرها ، فتقول : هذا مُثَيْل هذا ، وذلك من قبل أن المماثلة قد تختلف بأن تقل وتكثر ، وليست المغايرة كذلك . وإنما معنى مررت برجلٍ غيرِك : مررت برجلٍ سِواك ، وسواك لا يحقر ؛ لأنه ليس اسما متمكنا ، ولتضمنه معنى الفعل ، وإنما هو كقولك : مررت برجل ليس بك ، فكما قَبُح تحقير لَيْس قَبُح تحقير سِوَى . وغَيْر أيضا قاصرة في التمكّن ، فلا تكون إلا نكرة ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام[٢٩] . ولا تحقّر أسماء الأيام كالسبت والأحد ونحوهما ، ولا أسماء شهور السنة كالمحرم وصفر ونحوهما ؛ لأنها علامات على الدهر ولكنها لم تتمكن تمكن الأعلام لأن العلم إنما وضع على شيء لا شريك له ، وهذه معناها اليوم الأول والثاني أو الشهر الأول والثاني ونحو ذلك ، وإنما يُحقَّر الاسم غير العلم الذي يَلزم كلّ شيء من أمّته نحو : رجل وامرأة وأشباههما[٣٠] . هذا مذهب سيبويه ، وأما الجرمي والمازني والكوفيون فقد جوّزوا تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور ، فقالوا : مُحَيْرِم وصُفَيْر ، كما قالوا : أُحَيْد وثُنَيَّان[٣١] .

وتصغّر جموع القلة على ألفاظها ؛ لأنها تتفق مع دلالة التصغير ولأنك إنما تريد تقليل العدد ، قال سيبويه : "اعلم أنّ كل بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقّر ذلك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البناء لا تجاوزه إلى غيره ، من قِبَل أنك إنما تريد تقليل الجمع ، ولا يكون ذلك إلا لأدنى العدد ، فلمّا كان ذلك لم تجاوزه"[٣٢] ، فتقول في أجْمَال : أُجَيْمَال ، وفي أكْلُب : أُكَيْلِب ، وفي أجْرِبَة : أُجَيْرِبَة ، وفي غِلْمَة : غُلَيْمَة . ويلاحظ من الأمثلة السابقة أنها جاءت على مثال فُعَيْل و فُعَيْعِل من أوزان التصغير ، ماعدا أجْمَال التي خرجت عن القياس المطرد بكسر ما بعد ياء التصغير وقلب الألف ياء فتصير إلى فُعَيْعِيل ؛ لأن الألف رابعة ولا تقلب تلك الألف ياء في التصغير إلا رابعة ، كما تقول في مفتاح : مُفَيْتِيح ، وفي مِصْبَاح : مُصَيْبِيح .

فلو عدّ سيبويه هذه اللفظة وأمثالها من الشذوذ لجاز ، ولكنه جعله قياسا مطردا لأنه يوافق الاستعمال ، وقرر هذه القاعدة بقوله : "وتحقير أفْعَال مطّرد على أُفَيْعَال"[٣٣] . مما دفع السيرافي إلى مطالبة سيبويه بإضافة وزن رابع إلى أوزان التصغير قائلا :"لو ضمّ إلى هذا وجها رابعا لكان يشتمل على التصغير كله ، وذلك أُفَيْعَال ، نحو قولنا : أجْمَال وأُجَيْمَال ، وأنْعَام وأُنَيْعَام ، وسائر ما كان على أفْعَال من الجمع"[٣٤] . ولكن ابن يعيش دافع عن موقف سيبويه في عدم إضافة هذا الوزن إلى أوزان التصغير قائلا : "وإنما لم يذكر سيبويه هذا البناء لأنه جمع والتصغير ليس قعيدا في الجمع ، وذلك من قِبَل أن المراد من الجمع الدلالة على الكثرة والتصغير تقليل ، فكان بينهما تنافٍ ؛ فلذلك لم يذكره إذ كان الدليل يأباه ، والذي حسنه هاهنا أنه من أبنية القلة"[٣٥] . وهذا نموذج لاحترام سيبويه لما شاع في الاستعمال على ألسنة العرب ، وعدم وصفه بالشذوذ ، بل وقال :" وكذلك سمعناها من العرب"[٣٦] .

ولهذا نظير مطرد أيضا في تصغير كل مفرد بزنة فعْلان على لفظه ما دام جمعه ليس على فعَالِين ، فتقول في سَهْرَان وحِمْدَان وعُثْمَان : سُهَيْرَان وحُمَيْدَان وعُثَيْمان ، فإن كان جمعه على فَعَالِين صُغر بكسر الحرف الرابع وقلب الألف ياء ، فتقول في سِرْحَان : سُرَيْحِين ، وفي ضِبْعَان : ضُبَيْعِين ؛ لأنك تقول في جمعه :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سَراحين وضَباعين[٣٧] . قال أبو علي الفارسي : "ولو سميت اسما في آخره ألف ونون ولم تسمع له تحقيرا ولا تكسيرا ، فلم يُدْرَ أمن باب عُثْمَان وغَضْبَان هو أم من باب سِرْحَان ، جعلته من باب غَضْبَان دون باب سِرْحَان ، وحملته على الأكثر"[٣٨] .

وأما أبنية جموع الكثرة فلا تصغر على لفظها ؛ لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة ؛ لكونه تناقضا ولأنك تخبر أنه قليل كثير في حال ، وهذا هو المحال . فإن أردت تحقير شيء من ذلك فأنت فيه بالخيار ، فإما أن ترده إلى واحده ، أو إن كان له في التكسير بناء قلة رددته إليه ، ثم تصغّره وتجمعه جمع سلامة . كما تقول في تحقير دَرَاهِم : دُرَيْهِمات ، وفي شُعَراء : شُوَيْعِرون ، فتردّه إلى واحده ، وتقول في تحقير فِتْيان : فُتَيَّة ، فتردّه إلى فِتْيَة لأنه بناء قلة . فإن لم يستعمل واحده كعَبَادِيد وعَبَابِيد بمعنى متفرقات ، حقّرته على واحده القياسي المقدّر ، ثم تجمعه جمع سلامة ، فتقول : عُبَيْدِيدون وعُبَيْبِيدون[٣٩] .

أما تصغير الترخيم ففيه تحذف جميع الزوائد وتصغر الكلمة في صورتها المجردة حتى تصير الكلمات إما على ثلاثة أحرف أو أربعة[٤٠] ؛ ولذلك ليس له إلا وزنان : فُعَيْل وفُعَيْعِل ، ويدفع اللبس بين كلمة وأخرى بالقرينة والسياق .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العدول عن القياس :

ذكر سيبويه ألفاظا عدها مما جاء تحقيره على غير بناء مكبّره ، وقد أحصيتها في خمسة عشر لفظا ، أعرض في البداية لها ولتعليق سيبويه عليها على النحو التالي :

- ما أُمَيْلِحَهُ : قال سيبويه : "وسألت الخليل عن قول العرب : ما أُمَيْلِحَهُ . فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالمِلْح ، كأنك قلت : مُلَيِّح ، شبهوه بالشيء الذي تَلفظ به وأنت تعني شيئا آخر ، نحو قولك : يطؤهم الطريق ، وصيد عليه يومان . ونحو هذا كثير في الكلام . وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمِّي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أُفْعَلَهُ"(٤١) .

- أُنَيْسِيان : قال سيبويه : ومما يحقر على غير بناء مكبره المستعمل في الكلام إنْسان ، تقول : أُنَيْسِيان ، كأنهم حقروا إنْسِيان ، وفعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم ، وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن نظائره ، وكما يجيء جمع الشيء على غير بنائه المستعمل(٤٢) .

- رُوَيْجِل : قال سيبويه : "وليس يكون ذا في كل شيء إلا أن تسمع منه شيئا ، كما قالوا : رُوَيْجِل ، فحقروا على راجل ، وإنما يريدون الرجل"(٤٣) .

- هُوَيْئِر : قال سيبويه : "وزعم يونس أن ناسا يقولون : هُوَيْئِر على مثال هُوَيْعِر ، فهؤلاء لم يحقروا هارا إنما حقروا هائرا"(٤٤) ، وقال في موضع آخر : "ومن قال هُوَيْئِر فإنه لا ينبغي له أن يقيس عليه ، كما لا يقيس على من قال : أُبَيْنُون ، وأُنَيْسِيان ، إلا أن تسمع من العرب شيئا فتؤديه وتجيء بنظائره مما ليس على القياس"(٤٥) .

- صُغَيِّير ودُرَيْهِيم : قال سيبويه : ومن العرب من يقول صُغَيِّير ودُرَيْهِيم ، فلا يجيء بالتصغير على صَغير ودِرهم ، فكأنهم حقروا دِرْهاما وصِغْيارا(٤٦) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مُغَيْرِبان وعُشَيَّان وعُشَيْشِيَة : قال سيبويه : "هذا باب ما يحقر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام ، فمن ذلك قول العرب في مَغْرِب الشمس : مُغَيْرِبان الشمس ، وفي العَشِيِّ : آتيك عُشَيَّانا . وسمعنا من العرب من يقول في عَشِيَّة : عُشَيْشِيَة . فكأنهم حقروا مَغْرِبَان وعَشْيَان وعَشَاة"[٤٧] . وحكى عن الخليل مجيء بعض هذه الكلمات على صورة الجمع فقال : "وسألته عن قول بعض العرب : آتيك عُشَيَّانات ومُغَيْرِبانات ، فقال : جعل ذلك الحين أجزاءً ؛ لأنه حين كلما تَصَوَّبَت فيه الشمس ذهب منه جزء ، فقالوا : عُشَيَّانات ، كأنهم سمَّوْا كل جزء منه عَشِيَّة"[٤٨] .

- أُصَيْلال وأُصَيْلان : قال سيبويه : "وسألت الخليل عن قولك : آتيك أُصَيْلالا ، فقال : إنما هو أُصَيْلان ، أبدلوا اللام منها ، وتصديق ذلك قول العرب : آتيك أُصَيْلانا"[٤٩] .

- لُيَيْلِيَة : قال سيبويه : "ومثل ذلك لَيْلَة ، تقول : لُيَيْلِيَة ، كما قالوا : لَيْلاة"[٥٠] .

وأوضح أنه إنما جاز هذا الخروج عن القياس في ألفاظ العشايا والأحيان ونحوها ، فإذا كانت هذه الألفاظ أعلاما جاءت على القياس ، حيث يقول : "وجميع ذا إذا سُمِّي به الرجل حقّر على القياس"[٥١] .

- أُبَيْنُون : قال سيبويه : "كأنهم حقروا أَبْنَى مثل أَعْمَى"[٥٢] .

- أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة : قال سيبويه : "ومن ذلك قوله في صِبْيَة : أُصَيْبِيَة ، وفي غِلْمَة : أُغَيْلِمَة ، كأنهم حقروا أَغْلِمَة وأَصْبِيَة ، وذلك أن أَفْعِلَة يجمع به فُعَال وفَعِيل ، فلما حقروه جاءوا به على بناء قد يكون لفُعال وفَعيل"[٥٣] . ثم قال بعدها : وجميع هذا إذا سميت به رجلا أو امرأة حقرته على القياس ، كما فعلت ذلك بالأحيان . ومن العرب من يجريه على القياس فيقول : صُبَيَّة وغُلَيْمَة[٥٤] .

ومعنى هذا الكلام أنه إذا كانت هذه الكلمات أعلاما جاءت على القياس ، قال الرضي : فإن سميت بشيء من مكبرات هذه الألفاظ ثم صغرت جرى على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القياس المحض ، فتقول في إنْسان ولَيْلة ورَجُل أعلاما : أُنَيْسِين ورُجَيْل ولُيَيْلة ، إذ العلم وضع ثانٍ[٥٥] .

ويلاحظ من النصوص السابقة أن سيبويه لم ينسب أيًا من هذه الألفاظ إلى الشذوذ مع أنه يستخدم هذا المصطلح في مواضع عديدة من كتابه ، ولكنه في الوقت نفسه لم يجز القياس عليها مما يدل على أنها خارجة عن حد الاطراد ، فقال : وليس يكون ذا في كل شيء إلا أن تسمع منه شيئا ، وقال : إلا أن تسمع من العرب شيئا فتؤديه وتجيء بنظائره مما ليس على القياس . ولقد سلك سيبويه مسلكا خاصا في توجيه هذه الألفاظ حيث وجّه أغلبها على أنها مما جاء تحقيره على غير بناء مكبره المستعمل في الكلام ، وربطها بما سمع من العرب ، وبكثرة دورانها على الألسنة . ويلاحظ أن كتب النحو والصرف تناقلت هذه الألفاظ عن سيبويه ونسبتها إلى الشذوذ ، مما يدفع إلى التساؤل عن موقف سيبويه من هذه الألفاظ ، وعن منهجه في التعامل معها ، وما ثبت وروده في السماع .

وللإجابة عن هذا التساؤل لا بدّ أولا من الوقوف على هذه الكلمات وقفة تحليلية تبين وجه مخالفتها للقياس ، والعلل التي ذكرت لتبرير ذلك الخروج ، وما قد يتبعه من رد بعضها إلى القياس ولو بوجه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تحليل نماذج العدول :

وأود في البداية أن أذكر بأن تحليل النماذج الخارجة عن القاعدة وتخريجها على أوجه لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه تصحيح لكلام العرب ، وإنما هو محاولة لردّ هذه النماذج إلى القياس المطرد ، وإظهار القاعدة بمظهر أكثر استيعابا وشمولا لمفردات اللغة(٥٦) .

إن تحليل هذه الألفاظ التي عُدل بها عن القياس يهدف إلى بيان الأوجه التي سوّغت خروجها عن القياس ، بالإضافة إلى أن هذا التحليل قد يظهر وجوها تعيد إلى بعضها موافقته للقياس ، وذلك على النحو التالي :

– كان القياس في : ما أُمَيْلِحَه ألا يصغر ؛ لأن الفعل لا يحقر ولا يقبل الوصف ، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وبرر ذلك سيبويه بأنهم إنما يعنون الذي تصفه بالمِلْح . قال الأعلم : أي أن فعل التعجب قد خولف به عن مذهب الأفعال فصححوه كما صححوا : هو أفعلُ منك ، وهما يتساويان في معنى التفضيل وفي بناء وزن الفعل(٥٧) . شبهه سيبويه بتصغير مَلِيح ، ولذلك قال : كأنك قلت : مُلَيِّح . فجرى الأمر على شيءٍ وأنت تعني شيئا آخر ، كما يقولون من باب التوسع في العربية : بنو فلان يطؤهم الطريق ، وصيد عليه يومان ، والمقصود : يطؤهم أهل الطريق ، وصيد عليه الصيد في يومين . وعلى هذا فالمراد تصغير الوصف المتعجب منه وهو الملاحة ، لا تصغير الموصوف ، دون أن يكون محمولا على ظاهر لفظ الفعل . وذهب ابن يعيش إلى أنّ العرب إنما أرادت تصغير فاعل فعل التعجب لا فعل التعجب نفسه وهو ضمير ، فلم يجز تصغيره لأن المضمرات لا تصغر ، فصغروا الفعل والمراد الفاعل ، فقولك : ما أُمَيْلِح زيدا ، كأنك قلت : زيد مَلِيح(٥٨).

ويقول الدكتور إبراهيم السامرائي : "ولابد من القول أن تصغير أَفْعَل التعجب ورد كثيرا في الشعر القديم ، والذي أراه أنهم استملحوا تصغير هذه المادة وحَسُن جريها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في الموسيقى الشعرية"[٥٩] . ومن الشواهد المشهورة الدالة على سماع تصغير أفعل التعجب ، قول الشاعر :

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

أي : هن مُلَيْحَات[٦٠] .

يضاف إلى ذلك ورود الخلاف بين الكوفيين والبصريين على فعلية (أفعل) في التعجب ، فهو عند الكوفيين اسم ، وعلى هذا المذهب يكون تصغيره قياسا . وهو عند البصريين فعل[٦١] . وإنما تجوّزوا في تصغيره لتجرده من معنى الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال ، ومشابهته معنىً لأفعل التفضيل ؛ فصار أفعل التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة كأسْوَد وأحْمَر ، والصفة إذا صغرت فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف المضمّن لا إلى الموصوف ، فإذا قلت : ما أُحَيْسِنَه فالتصغير راجع إلى الحسن ، وهو تصغير الشفقة والتلطّف في نحو : بُنَيّ وأُخَيّ .

- والقياس في تصغير إنْسان : أُنَيْسِين ، كسُرَيْحِين في سِرْحان ؛ لأنها على (فعلان) وجمعها أناسين على (فعالين) ، فزادوا الياء في التصغير على غير القياس مما دفع سيبويه إلى افتراض أنهم حقروا (إنْسِيانا) ، فجاء على غير بناء مكبّره ، وهو منهج اتبعه النحاة من بعده إذ افترضوا أصلا مكبرا غير مستعمل للمصغر ومنهم ابن عصفور الذي وجّه هذه الألفاظ بأنها جاءت على أصول لم ينطق بها[٦٢]. هذا على افتراض أن أصل إنسان من (أنس) . قال ابن سيدة : إنسان عندي مشتق من أنس ، فوزنه على هذا : فِعْلان . وقد ذهب بعضهم إلى أنه : إفْعِلان من نَسِي ، ولو كان كذلك لكان إنْسِيَانا ، ولم تحذف الياء منه ؛ لأنه ليس هنالك ما يُسقطها[٦٣]. وقال الجوهري : "وتقدير إنسان فِعْلان ، وإنما زيد في تصغيره ياءٌ كما زيد في تصغير رَجُل فقيل : رُوَيْجِل . وقال قوم : أصله إنْسِيَان على إفْعِلان ، فحذفت الياء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

استخفافا لكثرة ما يجري على ألسنتهم ، فإذا صغّروه ردّوها ؛ لأن التصغير لا يكثُر"[٦٤] .

ويفهم مما سبق أن من قال إن إنسانا (إفعان) من (نسي) ، فإنّ أنيسيانا قياس عنده وليس بشاذ[٦٥] . يؤكد ذلك قول ابن منظور : "والإنسان أصله إنسيان لأنّ العرب قاطبة قالوا في تصغيره : أُنَيْسِيان ، فدلت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره ، إلا أنهم حذفوها لمّا كثر الناسُ في كلامهم"[٦٦] . وتجدر الإشارة إلى أن أحد الباحثين ذهب إلى أن أُنَيسِيَان ونحوه كمُغَيْرِبان وعُشَيَّان وأُصَيْلان مبالغة في التصغير بنمط سماعي ، وهو بزيادة لاحقة الألف والنون[٦٧] .

– والقياس في تصغير رَجُل : رُجَيْل ، ولكنهم قالوا في تصغيره ، رُوَيْجِل ، حقروه على راجل كما قال سيبويه ، وإنما يريدون الرجل ، وقد أتبع ذلك بقوله : وليس يكون ذا في كل شيء إلا أن تسمع منه شيئا . وقيل إن رجلا جاء بمعنى راجل ، كما يقول العرب : جاءنا فلان حافيا رجلا ، أي راجلا . ومن ذلك قول حيي بن وائل :

أَمَا أُقَاتِلُ عنْ دِينِي على فَرَسِي وهكذا رَجُلاً إلاَّ بِأَصْحَاب

أي : راجلا ، فرُوَيْجِل في الأصل تصغير راجل الذي جاء بمعناه رجل ، فكأنه تصغير رجل بمعنى راجل ، ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا ، راجلا كان أو لا[٦٨] .

وعلى هذا المعنى فقولهم : رُوَيْجِل في تصغير رجل له وجاهته ، إذ يجوز أن يأتي رجل بمعنى راجل . ويجوز أن يكون هذا من باب إقامة الصفة في مكان الموصوف عند التصغير ؛ وذلك للشهرة ، فكثرة دوران الصفة على لسان العرب دفعهم إلى إقامتها مقام الموصوف وإجراء التصغير عليها ، وذلك محمول على قوله : رجلٌ راجلٌ ، والرجل والراجل بدلالة واحدة ، إلا أن ذهابهم إلى تصغير الصفة دون الموصوف يحكم بشهرتها[٦٩] .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- والقياس في تصغير هارٍ : هُوَيِّر ، ولكنّهم قالوا : هُوَيْئِر ، فجعله سيبويه تصغير هائِر . وعلله بقوله : "وإنما الأصل هائر ، غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا يـاء مَيْت ، وكلاهما بدل من العين"(٧٠) . ويفهم من هذا أن رد الهمزة عند التصغير هو رد للمحذوف .

- والقياس في تصغير صَغير ودِرهم : صُغَيِّر ودُرَيْهِم ، ولكن من العرب من يقول : صُغَيِّير ودُرَيْهِيم ، ففسره سيبويه على أنهم حقروا دِرْهاما وصِغْيارا . وعند رجوعي إلى لسان العرب وجدته يقول : "وقالوا في تصغير دُرَيْهِيم شاذة ، كأنهم حقروا درهاما وإن لم يتكلموا به ، هذا قول سيبويه . وحكى بعضهم (دِرْهام) ، قال الجوهري : وربما قالوا دِرْهام ، قال الشاعر :

لو أنّ عندي مائتي دِرْهامِ لجاز في آفاقها خَاتَامِي"(٧١)

وهو ما يثبت أن دِرْهَاما مسموعة ، وعليها جاء التصغير ، ولعلها وأمثالها جاءت على إحدى لهجات العرب .

- والقياس في تصغير عَشِيَّة : عُشَيَّة بحذف الياء الثالثة كما في مُعَيّة ، ولو فعلوا ذلك لالتبس بتصغير عَشْوَة . ولكن سمع فيها عُشَيْشِية ، فقدّره سيبويه كأنهم حقروا : عَشَّاة ، أبدلوا أولى ياءي عَشِيَّة شينا مفتوحة ، إذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين ، فأدغمت الشين في الشين وانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وكذا كان القياس في تصغير عَشِيّ ، ولكنهم قالوا : عُشَيَّان ، كأنهم حقروا : عَشْيَان. وجمعوها فقالوا : عُشَيَّانات ، كأن كل جزء منها عشي(٧٢) . "قال الأزهري : كلام العرب في تصغير عَشِيَّة عُشَيْشِية جاء نادرا على غير قياس ، ولم أسمع عُشَيَّة في تصغير عَشِيَّة ، وذلك أن عُشَيَّة تصغير العشوة ، وهو أول ظلمة الليل ، فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العَشِيَّة وبين تصغير العَشْوَة"(٧٣) .

وكلام الأزهري هذا يؤكد موقف سيبويه في تمسكه بما سُمع من العـرب ، حيث أكّد أنه لم يسمع عن العرب عُشَيَّة في تصغير عَشِيَّة ، وقد قدّم لنا علة العدول

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن القياس هاهنا بأنه للفرق بين العَشِيَّة والعَشْوَة . ولقد جرت علة الفرق التي ذكرها الأزهري في سائر ألفاظ العشايا وأمثالها مما عُدل به عن القياس للفرق بين المعاني نحو قولهم في تصغير رجل : رُجَيِّل ، وقولهم في تصغير راجل : رُوَيْجِل. وعلل الأعلم الشنتمري هذا العدول في ألفاظ العشايا بقوله : "لما خالف معنى التصغير فيه معنى التصغير في غيره من الأيام خولف بلفظه ، كما فعل ذلك في باب النسبة"[٧٤] . ولهذا جعل صدر الأفاضل هذه العلة مطردة في مثل هذه الألفاظ ، حيث يقول : "فإن سألت : فلِمَ جيء بالمصغر على مخالفته قياس المكبر ؟ أجبت : كأنهم طلبوا الفرق بين مصغر عَشْوَة وعَشِيَّة"[٧٥] .

- والقياس في تصغير أُصْلان جمع أُصيل : أُصَيِّلات ، ولكن سمع من العرب قولهم : أُصَيْلان وأُصَيْلال . قال ابن عصفور : "وكأن الذي سهّل ذلك أنه ليس بجمع حقيقي ؛ لأنهم يقولونه في معنى أصيل ، لكن جمعوه لمّا جعلوا كل جزء من الأصيل أصيلا مجازا"[٧٦] ، وقال الرضي : ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أُصَيْلان جمع أصيل تشبيها بعثمان ، كأنهم جعلوا كل جزء منه أصيلا . وقد يعوض من نونه اللام فيقال : أُصَيْلال ، وهو شاذ على شاذ . قال السيرافي : إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد وأبنيتها أربعة ، وليست أُصْلان واحدة منها . وإن كان أُصْلان واحدا كرُمّان وقربان ، فتصغيره على بابه[٧٧] . وعلى هذا الوجه الأخير فلا شذوذ فيه .

- والقياس في تصغير مَغْرِب : مُغَيْرِب ، ولكنهم قالوا : مُغَيْرِبان ، كأنهم حقروا مَغْرِبَان ، فصغروه على أصل لم ينطق به . ثم جمعوه فقالوا : مُغَيْرِبَانَات ، وكأنهم جعلوا كل جزء منه مَغْرِبا[٧٨] .

- والقياس في تصغير لَيْلَة : لُيَيْلَة ، ولكنهم قالوا في تصغيرها : لُيَيْلِيَة بزيادة الياء كما في أُنَيْسِيَان ، وكأنهم صغروا : لَيْلاة ، صغّرت على لُيَيْلِية بقلب ألفها ياء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لوقوعها بعد كسر ، فلمّا أرادوا تصغير ليلة استغنوا عنه بتصغير ليلاة ؛ لكونهما بمعنى واحد . ومما يشهد على وجود ليلاة التي بمعنى ليلة قول الشاعر :

في كُلِّ يومٍ ما وكُلِّ لَيْلاة[٧٩]

وقد نصت المعاجم على هذا الأصل المهمل[٨٠] ، ومعنى هذا أنهم غلّبوا الأصل عند التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأسماء إلى أصولها ، فقالوا لُيَيْلِية كأنهم صغروا الأصل ليلاة .

ويلاحظ في الأسماء الخمسة الأخيرة – أعني عَشِيَّة ، وعَشِيّ ، وأُصلان ، ومَغْرِب ، ولَيْلَة – أنها من ألفاظ العشايا ، وهي جميعا تختص بالانتهاء أو ما قاربه ، فهو تصغير لما هو في حكم الانتهاء ، إذ تدل هذه الألفاظ على ما بعد الزوال إلى الغروب ، وقيل تدل على آخر النهار . فلعل هذا المعنى هو ما سوّغ فيها العدول عن القياس ؛ لأنها تصغير للانتهاء أو ما قاربه .

– والقياس في تصغير بَنُون : بُنَيُّون ، ولكن سُمع من العرب قولهم : أُبَيْنُون ،وليس ذلك تصغير أبناء ؛ لأن تصغيره : أُبَيْناء ، كما تقول : أُجَيْمال . فجعله سيبويه تصغير (أَبْنَى) مقدّرا ، كأعمى وأضحى وما كان على (أَفْعَل) ، وإن لم يكن مستعملا . وعلى هذا فأَبْنَى صغِّر على أُبَيْنى ، ثم جمع بالواو والنون فصار أُبَيْنُون، فخرج عن القياس لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبّره ولا يُستعمل[٨١] . وحكى لنا الرضي الخلاف فيه ، فقال الكوفيون : هو جمع أُبَيْن ، وهو تصغير أبن مقدّرا ، وهو جمع ابن ، كأُدَّل في جمع دَلْو ، فهو عندهم شاذ من وجهين : كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبّره ، ومجيء أُفْعُل من فَعْل ، وقال الجوهري : شذوذه لكونه جمع أُبَيْن تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا ، وقال أبو عبيد : هو تصغير بَنِين على غير قياس[٨٢] . ولكنّ سيبويه يعلل ذلك بكثرة استعمالهم إياه وأمثاله في كلامهم ، مما يجيز تغييره عن نظائره . ومن الأدلة على وروده في كلامهم قول الشاعر :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْتَدْ أُبَيْنُوها الأَصَاغِرُ خِلَّتِي

- والقياس في تصغير غِلْمَة وصِبْيَة : غُلَيْمَة وصُبَيَّة ، ومن العرب من يجيء بهما على القياس ، ولكن سُمع أيضا قولهم : أُغَيْلِمَة وأُصَيْبِيَة ، كأنهم حقروا : أَغْلِمَة وأَصْبِيَة ، وقد علل سيبويه ذلك بأن (أَفْعِلَة) يجمع به فُعَال وفَعِيل ، فلما حقروه جاءوا به على بناء قد يكون لفُعال وفَعيل .

وإنما فعلوا ذلك ؛ لأن غلاما فُعَال كغراب ، وصبيا فَعِيل كقفيز ، وهما يجمعان في القلة على أَفْعِلة كأغربة وأقفزة ، فردوهما في التصغير إلى بابهما ، فيجوز أن يقال ردا في التصغير إلى القياس[٨٣] . ولعل هذا هو السبب في أنْ صغّر المبرد غِلْمَة على أُغَيْلِمَة ، ثم قال : "لا يكون إلا كذلك"[٨٤] ؛ لأنه المسموع من العرب .

ويلاحظ أن الألفاظ الثلاثة الأخيرة هي من جموع القلة ، فغِلْمَة وصِبْيَة على (فِعْلَة) ، وبنون من جموع القلة عند سيبويه[٨٥] ، وهذه الثلاثة ألفاظ تختص بالصغر إذ تطلق على الصغار من الغلمان والصبية والأبناء ، وتصغير هؤلاء الصغار يستدعي بناءً مخالفا للأبنية القياسية[٨٦] .

ويظهر مما سبق أن العلل التي ذكرها النحاة لتبرير شذوذ بعض الألفاظ تسهم بشكل واضح في إثبات اطراد القاعدة لا العكس ؛ لأن هذه الألفاظ إما عُدل بها عن القياس للفرق بين المعاني ، كما في تصغير عَشْوَة وعَشِيَّة . أو عُدل به لانحراف التصغير عن الموصوف إلى الصفة لشهرته ، كما في تصغير ما أُمَيْلِحه في التعجب ، وتصغير رجلٌ وراجلٌ . أو عُدل بها استغناء بتصغير مهمل مقدّر عن مستعمل ، كما في تصغير إنسان ودرهم وصغير وبَنُون وغِلْمَة وصِبْيَة ومغرب وليلة وألفاظ العشايا . أو عُدل بها للإبدال ، كما أبدلت النون من اللام في أُصَيْلال . أو عُدل بها عن القياس لكثرة الاستخدام ، وهم ربما يغيرون الأكثر في كلامهم عن نظائره ، كما في تصغير إنسان وبَنُون وأغلب الكلمات التي عُدل بها عن بناء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مكبرها . إذاً فخروج هذه الألفاظ عن المطرد له ما يبرره ، وهي تتدرج عند سيبويه تحت قاعدة : "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"(٨٧) وإن قصد بها في الأساس الضرورة الشعرية .

وقد تبين من التحليل السابق لبعض هذه النماذج أن لها وجها يجعل هذه الألفاظ موافقة للقياس . فتصغير أملح على رأي الكوفيين موافق للقياس . ومن قال إن إنسانا (إفعان) من نسي ، فإنّ أُنَيْسِيانا على القياس . وأصل هارٍ هائر ولهذا صغر على هُوَيْئِر . ودِرْهَام الذي حقّر عليه دُرَيْهِيم مسموع ولعلها لهجة من لهجات العرب ، ويقال إن ليلة كان الأصل فيها ليلاة ولهذا صغرت على لُيَيْلِية . وإن كان أُصيلان واحدا كرمّان وقربان فتصغيره على أُصَيْلان على القياس . ويجوز أن يقال إنّ أُغَيْلِمة وأُصَيْبِية في تصغير غِلْمَة وصِبْيَة على القياس ؛ لأنهما على وزنين يجمعان في القلة على أَفْعِلة .

وتجدر الإشارة إلى أن أحد الباحثين علل عُدول جميع الكلمات السابقة بعلة واحدة وهي أمن اللبس ، فإنما صغروا رَجُل على رُوَيْجِل للفرق بينه وبين تصغير رَجَل بمعنى النزو ، وصغروا الدرهم اسما للعملة على دُرَيْهِيم فرقا بينه وبين تصغير درهم علما على شخص ، وكذلك قالوا في صغير وصفا صُغَيِّر فرقا بينه وبين تصغير صغير وصغيرة علما ، وقالوا في إنسان للرجل والمرأة أُنَيْسِيَان فرقا بينه وبين تصغير إنسان العين ، وصغروا المَغْرِب لوقت غروب الشمس على مُغَيْرِبَان فرقا بينه وبين تصغير المُغْرَب وهو الصبح ، وصغروا عَشِيّ آخر النهار على عُشَيَّان فرقا بينه وبين تصغير العِشْو قدح اللبن يشرب ساعة تروح الغنم ، وكذلك الأمر في تصغير عَشِيّة على عُشَيْشِية فرقا بينه وبين تصغير العُشوة بالضم والكسر بمعنى النار ، وصغروا هارٍ على هُوَيْئِر بردّه إلى الأصل فرقا بينه وبين تصغير الهَوْر بمعنى القطيع من الغنم ، وصغروا صِبْية جمعا على أُصَيْبِية فرقا بينه وبين تصغير صَبِيَّة المفرد ، وصغروا غِلْمة جمعا على أُغَيْلِمة فرقا بينه وبين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تصغير غُلْمَة بمعنى شهوة الضِرَاب ، وصغروا أصلان على أُصَيْلان فرقا بينه وبين تصغير أصيلات جمع أصيلة[٨٨] . ولكنني أرى أن توجيه هذه الكلمات جميعا على علة أمن اللبس على النحو السالف عن طريق البحث عن ألفاظ تشترك مع المصغر الأصلي في اللفظ وتختلف معه في الدلالة أمر لا يخلوا من التعسف والتكلف ، إذ لا تخلو هذه التعليلات من صنعة ، وليست بأولى من التوجيهات التي ذكرها سيبويه ، والتي تتفق مع طبيعة اللغة .

كما ذهب باحث آخر إلى أن من علل الشذوذ مجيء المصغر للتقريب وعلل به شذوذ نحو : مُغَيْرِبان الشمس ، وآتيك عُشَيَّانا . والأصل في التصغير عنده أن يأتي للوصف بالصغر أو بالتحقير أو بالتقليل ، وما لا يفيد هذه المعاني لا يصح تصغيره لعدم الفائدة[٨٩] . ولا يمكن التسليم بذلك لأن سيبويه جعل من دلالات التصغير أن تقرّب محلا من محل أو تقرب حينا من حين وتقلل الذي بينهما على ما سبق في دلالة التصغير ؛ فلا نسلم إذًا بأن الكلمات التي ذكرها خرجت عن القياس للسبب الذي ذكره وإنما خروجها كان للفرق بين المعاني والتفريق بين الألفاظ المتشابهة أو لمجيئها على غير بناء مكبرها التزاما بالمسموع على ما مر .

وقد ذهب الأشموني إلى أن افتراض أصول مهملة استغني بها عن المستعمل مذهب سيبويه والجمهور[٩٠] ، ولا يمكن التسليم بما قاله إلا إذا كان يعني بقوله النحاة الأوائل ، فعند عودتي إلى ما توفر لديّ من كتب النحو التي تعرضت لهذا الباب وجدت النحاة قد تناقلوا هذه الألفاظ عن سيبويه ونسبوها إلى الشذوذ . ولم يخالف هذا الموقف إلا النحاة الأوائل كالمبرد والسيرافي وأبي علي الفارسي والصيمري وتبعهم أبو حيان ، إذ اتبعوا منهج سيبويه في هذه الألفاظ ، وجعلوا الرجوع فيها إلى السماع فلم يصفوها بالشذوذ ولكنه لا يقاس عليه[٩١] .

فإذا كان أغلب النحاة ممن جاء بعد سيبويه قد اتبع منهجا معياريا تجاه ما خرج عن القياس في هذا الباب فحكم على هذه الألفاظ بالشذوذ ، فإن سيبويه وقف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

موقفا وصفيا تجاهها ، فوصفها بأنها جاءت على غير بناء مكبرها ، فخروج هذه الكلمات عنده على القياس له ما يسوّغه فلا يعد من الشاذ النادر ؛ لأنه يوافق الاستعمال اللغوي ، وهو مسموع من العرب ، ولكنه في الوقت نفسه لا يتخذه أصلا يقاس عليه .

أما المتأخرون من النحاة فقد نسبوا هذه الألفاظ إلى الشذوذ ، وزادوا عليها ألفاظا يسيرة[٩٢] . وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه ذكر بعض هذه الكلمات التي عدها النحاة من الشواذ وذلك في ثنايا باب التصغير ، ولكنه لم يعبر بأية صورة من الصور عن شذوذها ، وكأنها عنده من القياس ، من ذلك : تصغير أسطوانة على أُسَيْطِينة ، وتصغير خاتم على خُوَيْتِيم ؛ لأن العرب قالت خاتاما ، وتصغير عيد على عُيَيْد ؛ لأنهم صححوا عيدا ، وتصغير ضحى على ضُحَيّ وسَحَر على سُحَيْر والشوْل والذّود والقَوْس على شُوَيْل وذُوَيْد وقُوَيْس ، بغير تاء ، وتصغير قدّام على قُدَيْدِمَة أو قُدَيْدِيمة ، بالتاء ، وأمثاله مما ذكره النحاة من الشواذ[٩٣] .

وكان على النحاة استقراء كلام العرب وما شاع فيه فيقومون بوصفه وضبطه بقواعد بدلا من اتخاذ مواقف معيارية ترفض ما خرج عن القياس حتى وإن شاع في الاستعمال . فقد رأينا أن بعض ما وافق القياس لم يُسمع من العرب نحو عدم سماع عُشَيَّة في تصغير عَشِيَّة ، كما أن بعض الأصول المفترضة للاسم المصغر الذي جاء على غير بناء مكبّره قد ورد بها السماع كدِرْهام ولَيْلاة . وفي هذا تطبيق للمنهج الوصفي المعمول به في دراسة اللغات المختلفة .

ومن أمثلة التزام سيبويه بالمسموع عن العرب خلاف ما سبق أنه اختار في تصغير إسماعيل وإبراهيم : سُمَيْعِيل وبُرَيْهِيم بحذف الهمزة ، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول ؛ فلا تكون الهمزة زائدة ، فتقول : أُبَيْرِيه وأُسَيْمِيع . والقياس يقتضي ما قاله المبرد ، إلا أن المسموع من العرب ما قاله سيبويه كما روى أبو زيد وغيره عن العرب ، وقد حكى سيبويه عن العرب في تصغير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الترخيم : بُرَيْه وسُمَيْع ، وهو دليل على زيادة الميم في إبراهيم واللام في إسماعيل[٩٤] ، قال السيرافي : "والذي قاله سيبويه هو الصواب"[٩٥] . وهذا المنهج في الالتزام بالمسموع هو ما عبر عنه ابن جني بقوله : "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذّ في القياس ، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيره"[٩٦] .

يضاف إلى ذلك أن سيبويه عدّ أُفَيْعال في تصغير أفْعَال ، وفُعَيلان في تصغير كل مفرد على فعلان — مما جمعه ليس على فعالين — من المطرد لورود السماع بهما من العرب ولم يُسمع غيرهما ، فأضافها إلى قواعد الاطراد . وكذا ورد السماع بتصغير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فكان لها قواعد خاصة مطردة تضبطها وإن خالفت قواعد التصغير المشهورة . فجعل جميع ما سبق قياسا مطردا لأنه يوافق الاستعمال . ولقد تعامل سيبويه بهذا المنهج الوصفي في العديد من الأسماء التي تعرّضت لأسباب القلب أو الحذف قبل التصغير وبعده ، وهي أسماء لم يعدها أحد من النحاة من الشواذ ، ولكنه مع ذلك كان دائم القول : كأنهم حقروا كذا ، بافتراض أصول على غير بناء مكبره[٩٧] .

وتجدر الإشارة إلي أن موقف سيبويه هذا في باب التصغير يخالف موقفه في باب النسبة ، حيث وصف بعض الكلمات التي خرجت عن القياس بالشذوذ[٩٨] . مما دفعني إلى القول بأنه لا يرى شذوذا في باب التصغير . ولعل السبب في ذلك أن التصغير أقل شيوعا في العربية من النسب وجموع التكسير . فالتصغير إنما جيء به ليدل على الوصف بالصغر ونحوه ، والمتتبع للاستخدام الحي للغة يجد ميلا إلى استخدام الوصف عوضا عن استعمال صيغ التصغير القياسية ، فربما يشيع قولك رجل صغير ، أكثر من قولك رُجَيّل . والتصغير يكاد يكون قليلا في الكلام العربي نظما ونثرا ، مما قلل احتمالات الالتباس بين الألفاظ عند التصغير .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة :

وتتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، وتتمثل فيما يلي :

١. يدل الاسم المصغر على الصفة والموصوف المعيّن معا ، فهو دال على ذات معيّنة بصفة معيّنة ، وبهذا يخالف المصغر سائر المشتقات ؛ لعدم دلالتها على موصوف معين وإنما هي صالحة لكل موصوف .

٢. ضمّن سيبويه في كتابه مادة ضخمة تناقلتها كتب النحو والصرف ، حوت معايير الاطراد في هذا الباب والأسماء التي خرجت عن القياس وأسباب العدول عن القاعدة فيها ، مما دفع السيرافي إلى وصف ما قدّمه سيبويه في باب التصغير بأنه يشتمل على التصغير كلِّه ، فصار كتاب سيبويه خير مورد نستقي منه مادة الشذوذ ، لما له من وقفات جليلة وتفسيرات دقيقة فيما شذ في هذا الباب الصرفي .

٣. ضمّ سيبويه ما شاع على ألسنة العرب إلى قواعد الاطراد وإن لم يسر مع قواعد التصغير وأوزانه المشهورة ، يظهر ذلك في موضعين ، أحدهما : في تصغير أَفْعَال وزنا للقلة على لفظه ، وكذلك في تصغير المفرد الذي على فعلان وجمعه ليس على فعالين ، حيث عدّ هاذين الصنفين من القياس لاطرادهما على ألسنة العرب . فهذه الكلمات لا تسير على قواعد التصغير المشهورة ، ولكنْ تضبطها قواعد أخرى مطردة ؛ فلا ينبغي إذاً أن تنسب إلى الشذوذ . والثاني : في تصغير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، فعلى الرغم من مخالفتها للأصل في القياس إلا أنه عدّها من المطرد ؛ لأن العرب صغرتها على صورة مخصوصة ووضعت لها قواعد خاصة تضبطها .

٤. إن العلل التي ذكرها النحاة لتبرير شذوذ بعض الألفاظ تسهم بشكل واضح في إثبات اطراد القاعدة ، فقد ذكر سيبويه خمس عشرة كلمة عُدل بها عن القياس ولم توافق قواعد الاطراد . وعند تحليلها تبين أن لبعضها عللا تبرر العدول فيها عن القياس ؛ لأن هذه الألفاظ إما عُدل بها عن القياس للفرق بين المعاني وأمن اللبس

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما في تصغير عَشْوَة وعَشِيَّة . أو عُدل بها لانحراف التصغير عن الموصوف إلى الصفة لشهرته كما في تصغير أفعل في التعجب ، وتصغير رجلٌ وراجلٌ . أو عُدل بها استغناء بتصغير مهمل مقدّر عن مستعمل ، كما في تصغير درهم وصغير وغِلْمَة وصبِيّة وألفاظ العشايا . أو عُدل بها للإبدال ، كما أبدلت النون من اللام في أصَيْلال . أو عُدل بها عن القياس لكثرة الاستخدام كما في تصغير إنسان وبُنُون .

٥. كما اتضح من تحليل هذه الكلمات أن لبعضها من الوجوه ما يردها إلى القياس ويجعلها موافقة له . فتصغير أفعل التعجب على رأي الكوفيين موافق للقياس وتصغيره عند البصريين له ما يبرره من مخالفته لسائر الأفعال . ومن جعل إنسانا من النسيان فإنّ أُنَيْسِيانا على القياس . وأصل هارٍ هائر فرُدّ إلى أصله عند التصغير فصغّر على هُوَيْئِر . ودِرْهَام الذي حقّر عليه دُرَيْهِيم مسموع ، وسُمع في ليلة ليلاة ولهذا صغرت على لُيَيْلِية . وأصيلان إن كان واحدا كقربان فتصغيره على أُصَيْلان على القياس . ويجوز أن يقال إنّ أُغَيْلِمة وأُصَيْبِية في تصغير غِلْمَة وصبِيّة على القياس لأنهما على وزنين يجمعان في القلة على أفْعِلة .

٦. اتبع سيبويه منهجا وصفيا تمثّل في الالتزام بالمسموع من العرب ، فلم يصف كلمة واحدة عُدل بها عن القياس في هذا الباب بالشذوذ مع أنه فعل ذلك في أبواب صرفية أخري كالنسب ، ولعل السبب في ذلك أن التصغير أقل شيوعا في العربية . وكان دائم التوجيه لتلك الأسماء بأنها جاءت على غير بناء مكبّرها ، فيفترض أصولا توافق ذلك المصغر . ولكنه اقتصر في هذه المواضع على المنقول ولم يقل بالقياس فيه ، فمتى صغّرتْ العرب منه شيئا وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نتعدّاه. ولكنّ أغلب النحاة المتأخرين اتبع منهجا معياريا تجاه ما خرج عن القياس في هذا الباب فحكموا على هذه الألفاظ بالشذوذ ، وزادوا عليها ألفاظا يسيرة . وكان عليهم استقراء كلام العرب بدلا من اتخاذ مواقف معيارية ترفض ما خرج عن القياس حتى وإن شاع في الاستعمال .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهوامش :

١. ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ٢٤ . من ذلك قول سيبويه : وإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه" ، الكتاب ٨/٤ .

٢. الخصائص ٩٦/١- ٩٧.

٣. المقاصد الشافية ٤١٥/٧ بتصرف .

٤. شرح الشافية ١٩٢/١ ، وشرح المفصل ١١٣/٥ .

٥. شرح الشافية ٢٣٧/١- ٢٣٨، ١٧/٢ ، وشرح الكافية ١٨١/٢- ١٨٢ .

٦. الكتاب ٤٧٧/٣، ٤٨٥ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٩١٦/٢ ، وشرح المفصل ١٣٤/٥ والمقرّب ٨٠/٢- ٨١ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٥٧/٤ .

٧. شرح الشافية للجاربردي ٤٩/٢ ، وشرح المفصل ١٣٤/٥ .

٨. الكتاب ٤١٥/٣ – ٤١٧، ٤٢٦- ٤٢٧ ،٤٤٣ ، ٤٤٨ ، وشرح المفصل ١١٥/٥- ١١٦ .

٩. الكتاب ٤١٨/٣- ٤١٩ ،٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٥٥ ، ٤٨١ ، وشرح المفصل ١٢٨/٥ ، وشرح الشافية ٢٤٣/١ .

١٠. الكتاب ٤٢٤/٣ ، ٤٤٢ ،٤٤٥ ، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢٨٥/٣- ٢٨٦ .

١١. الكتاب ٤٩٤/٣- ٤٩٥ ، وشرح الشافية ٢٦٥، ٢٧١ .

١٢. الكتاب ٤٧٥/٣ ، وشرح الشافية ٢٧٣/١ .

١٣. الكتاب ٤٥٦/٣ ، وأصل مَيْت : مَيِّت بالتشديد ، وإنما لم يُرد المحذوف ؛ لأن الحذف لم يكن عن علة تزول في التصغير ، إنما كان لضرب من التخفيف . شرح المفصل ١٢٠/٥ .

١٤. الكتاب ٤٤٩/٣- ٤٥٤ ، والمقتضب ١/ ٢٣٣، ٢٣٤ ، وشرح المفصل ١١٨/٥- ١١٩ .

١٥. الكتاب ٤٥٤/٣ ،٤٥٧، ٤٦١- ٤٦٢ ، والتبصرة والتذكرة ٦٨٧/٢- ٦٨٨ ، ٦٩١ ،وشرح المفصل ١٢٣/٥ .

١٦. الكتاب ٤٦٨/٣- ٤٧٠ ، وشرح المفصل ١٢٤/٥ .

١٧. الكتاب ٣ /٤٧٨ ، وشرح المفصل ١٣٥/٥ .

١٨. الكتاب ٣ /٤٧٩- ٤٨٠ .

١٩. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج ٤ ، ق ٢٠٦ .

٢٠. الكتاب ٤٧٨/٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢١. الكتاب ٣/٤٧٨- ٤٧٩ ، والمقاصد الشافية ٧/٢٦٧- ٢٦٨ ، وشرح المفصل ٥/١٣٨ وشرح الشافية ١/٢٨٩- ٢٩٠ .

٢٢. الكتاب ٣/٤٨٠- ٤٨١ ، والمقاصد الشافية ٢/٢٦٨ ، وشرح المفصل ٥/١٣٨ .

٢٣. الكتاب ٣/٤٧٩- ٤٨٠ ، وشرح المفصل ٥ /١٣٩ ، وشرح الشافية ١/٢٩٣ .

٢٤. الكتاب ٣ / ٤٨٧- ٤٨٩ ، وشرح المفصل ٥/١٣٩ ، والمقرب ١٠٣ ، وشرح الشافية ١/٢٨٤ . ضبط سيبويه ما قبل الواو بالضم في اللَّيُون ، وضبطها الأخفش بالفتح : اللَّيَون ومنشأ الخلاف ألف اللذَيا ، فالأول يحذفها اعتباطا في التثنية . والثاني يحذفها لالتقاء الساكنين فهي مقدرة عنده ، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع . المقتضب ٢/٢٩٠ ، وارتشاف الضرب ١/٣٩٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٣٢٦ .

٢٥. المقرب ١٠٥ ، والمقاصد الشافية ٧/٤٢٥ ، وشذا العرف ١٠٠ .

٢٦. همع الهوامع ٦/١٥١ .

٢٧. الكتاب ٣/٤٧٧ ، وشرح الشافية ١/٢٨٠، ٢٨٢- ٢٨٣ ، وشرح المفصل ٥/١٣٦ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٣١٧ .

٢٨. الكتاب ٤٧٨- ٤٨١، ٤٨٥ ، وشرح الشافية ١/٢٧٩، ٢٩٣ .

٢٩. الكتاب ٣/٤٧٩ ، وشرح المفصل ٥/١٣٨ .

٣٠. الكتاب ٣/٤٨٠ .

٣١. ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٣٥٢ -٣٥٣ ، وشرح الشافية ١/٢٩٣ -٢٩٤ ، وهمع الهوامع ٦/١٥٢ .

٣٢. الكتاب ٣ /٤٨٩ .

٣٣. السابق ٣/٤٩٦ .

٣٤. انظر نص السيرافي بهامش الكتاب ٣/٤١٥ .

٣٥. شرح المفصل ٥/١١٦ .

٣٦. الكتاب ٣/٤٩٠ .

٣٧. الكتاب ٣/٤٢١- ٤٢٢ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٩٤- ٦٩٥ .

٣٨. التعليقة على كتاب سيبويه ٣/٢٦٣ .

٣٩. الكتاب ٣/٤٣٣، ٤٩٠- ٤٩٣ ، والمقتضب ٢/١٥٧، ٢٧٩ ، وشرح المفصل ٥/١٣٢- ١٣٣ ، والمقرب ٨٤ ، وشرح الشافية ١/٢٦٧- ٢٦٨ ، ٢٧٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤٠. الكتاب ٣/٤٧٦ .

٤١. السابق ٣/٤٧٧- ٤٧٨ .

٤٢. السابق ٣/٤٨٦ .

٤٣. السابق ٣/٤٢٦ .

٤٤. السابق ٣/٤٥٦ .

٤٥. السابق ٣/٤٥٧ .

٤٦. السابق ٣/٤٢٥ .

٤٧. السابق ٣/٤٨٤ .

٤٨. السابق نفسه .

٤٩. السابق نفسه .

٥٠. الكتاب ٣/٤٨٦ ، ولقد وردت (ليلاة) هذه في نسخة من نسخ الكتاب ، وحكاها ابن الأعرابي وقد ضبطها المحقق (ليالٍ) جمع ليلة على غير قياس ، والمقصود أنها جاءت على غير بناء المكبر كما يجيء الجمع على غير بنائه المستعمل .

٥١. الكتاب ٣/٤٨٥ .

٥٢. السابق ٣/٤٥٦ ، ٤٨٦ .

٥٣. السابق ٣/٤٨٦ .

٥٤. السابق نفسه .

٥٥. شرح الشافية ١/٢٧٨ .

٥٦. الشاذ عند أعلام النحاة ٧١ .

٥٧. النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٩٤٤ .

٥٨. شرح المفصل ٥ / ١٣٦ .

٥٩. التصغير في أصوله ودلالته ٣٢ .

٦٠. شرح الشافية ١/١٩٠، ٢٧٩- ٢٨٠ ، وشرح الجاربردي للشافية ٢/٦٣ ، ٢٩٨ .

٦١. راجع الخلاف بين البصريين والكوفيين في أفْعَل التعجب بين الاسمية والفعلية في : الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ١٥) ١/١٢٦- ١٤٨ .

٦٢. المقرب ٢/١٠٢ .

٦٣. المخصص ١/١٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦٤. الصحاح مادة (أنَس) .

٦٥. شرح الشافية ٢٧٤/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣١٩/٢ . حيث نسب القول بأن إنسانا أصله إنسيان إلى معظم الكوفيين .

٦٦. لسان العرب مادة (أنس) .

٦٧. التصغير في أسماء الأعلام العربية ٥٨- ٥٩ .

٦٨. شرح الشافية ٢٧٨/١ .

٦٩. ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ٤٥ .

٧٠. الكتاب ٤٥٦/٣ .

٧١. لسان العرب مادة (درهم) .

٧٢. شرح الشافية ٢٧٥/١ ، وحاشية الجاربردي لابن جماعة ٦٣/٢ .

٧٣. لسان العرب مادة (عشا) .

٧٤. النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٤٧/٢ .

٧٥. التخمير ٤٢٠/٢ .

٧٦. المقرب ٨٥/٢ .

٧٧. شرح الشافية ٢٦٧/١- ٢٦٨ ، ٢٧٧ .

٧٨. المقرب ١٠٢ ، وشرح الشافية ٢٧٦/١ .

٧٩. شرح الشافية ٢٧٧/١ .

٨٠. الصحاح مادة (ليل) .

٨١. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج ٤ ، ق ١٩٤ .

٨٢. شرح الكافية ١٨٣/٢ ، وشرح الشافية ٢٢٥/١ .

٨٣. شرح الشافية للجاربردي وحاشية الجاربردي لابن جماعة ٦٣/٢ .

٨٤. المقتضب ٢٧٩/٢ .

٨٥. الكتاب ٤٩١/٣ .

٨٦. شواذ التصغير ١٢٢ .

٨٧. الكتاب ٣٢/١ .

٨٨. ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ٢٢٩-٢٤٠ .

٨٩. شواذ التصغير ١١٤، ١١٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٥٩/٤ .

٩١. راجع : المقتضب ٢٧٨/٢ ، شرح كتاب سيبويه ج٤ ق ١٩٤، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣٠٥/٣، ٣٥١ ، والتبصرة والتذكرة ٧٠٠/٢ - ٧٠١، ٧٠٩ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٣٦٥/١، ٣٦٦، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٩٠ .

٩٢. من هذه الألفاظ تصغير عنكبوت على عُنَيْكِبِيت ، وتصغير أسطوانة على أُسَيْطِينة ،وتصغير دابة على دُوَابة ، وشابة على شُوَابَة ، بإبدال الألف من الياء ، وتصغير قدّام وأمام ووَرَاء على قُدَيْمَة أو قُدَيْدِيمة وأُمَيْمة ووُرَيْئة ، بالتاء ، وتصغير الشوْل والذّود والقَوْس على شُوَيْل وذُوَيْد وقُوَيْس ، بغير تاء . راجع : شرح الشافية للرضي ٢٠٠/١، ٢٠٢، ٢٢٥، ٢٦٣، ٢٦٧- ٢٦٨، ٢٧٣- ٢٨٠ ،٢٨٣- ٢٨٤ . والمقرب ٨١/٢ ، ٨٤، ٨٨ ،١٠٢- ١٠٣ . وشرح التصريح على التوضيح ٣١٩/٢ . وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٩/٤ ، ١٧٥ . والمقاصد الشافية ٣٥٩/٧ ، ٤٠٥- ٤١٤ ، وهمع الهوامع ١٤٤/٦، ١٤٧- ١٤٨ .

٩٣. راجع على سبيل المثال الكتاب ٤٢٥/٣ ، ٤٥٨ ، ٤٨٥ .

٩٤. الكتاب ٤٤٦/٣، ٤٧٦ ، وشرح الشافية ٢٦٣/١- ٢٦٤ ، ٢٨٣- ٢٨٤ .

٩٥. شرح كتاب سيبويه ج ٤، ق١٨١ . وقال نحو هذا أبو حيان والأشموني ، راجع : ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤٠٠/١ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٧٠/٤ .

٩٦. الخصائص ٩٩/١ .

٩٧. راجع الكتاب : ٤٢٤/٣، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٤٩، ٤٨٢ .

٩٨. الكتاب ٣٣٩/٣ ، ٣٦٨ ، ووصف بعض الكلمات في باب النسبة بأنها من المعدول الذي هو على غير قياس ، الكتاب ٣٣٥/٣- ٣٣٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المصادر والمراجع :

١. ارتشاف الضَرَب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ بيروت ، طبع سنة ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .

٣. تاج اللغة وصحاح العربية المسمّى الصحاح ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو ، دار الفكر ـ بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٤. التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله الصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفي علي الدين ،دار الفكر ـ دمشق ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٥. التصغير في أسماء الأعلام العربية ـ دراسة تأصيلية في ضوء علم اللغات السامية المقارن ، للدكتور عمر صابر عبد الجليل ، مجلة علوم اللغة ، تصدر عن دار غريب ـ القاهرة ، المجلد الأول ، العدد الأول سنة ١٩٩٨م .

٦. التصغير في أصوله ودلالته ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، بحث بمجلة كلية الآداب ـ جامعة بغداد ، مطبعة الحكومة ، ع ٨ ، طبع سنة ١٣٨٥هـ ـ نيسان ١٩٦٥م .

٧. التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة ـ القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن علي الصبان ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي ــ القاهرة ، دون تاريخ .
٩. الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ــ بيروت ، الطبعة الثانية دون تاريخ .
١٠. الشاذ عند أعلام النحاة تعليله وتأويله والاستدلال به ورده ، للدكتور محمد عبدو فلفل ، مكتبة الرشد ــ الرياض ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م .
١١. شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوي ، تقديم مصطفى السقا مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت ، طبع سنة ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٣م .
١٢. شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر ــ بيروت دون تاريخ .
١٣. شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستراباذي ، ومعه شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، طبع سنة ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م .
١٤. شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، مخطوط بدار الكتب والوثائق القومية بمصر ، تحت رقم (١٣٧ نحو ش) .
١٥. شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، مكتبة المتنبي ــ القاهرة ، دون تاريخ .
١٦. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، للقاسم بن الحسين صدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار المغرب الإسلامي ــ بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٧. شواذ التصغير بحث في التأصيل الوصفي ، للدكتور عثمان محمود الصيني ، بحث بمجلة كلية دار العلوم ــ جامعة القاهرة ، ع ٢٠ ، شعبان ١٤١٧ هـ ديسمبر ١٩٩٦ م .

١٨. ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ، للدكتور حسين عباس الرفايعة ، دار جرير للنشر ــ عمّان ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م .

١٩. الكافية في النحو ، للإمام جمال الدين بن الحاجب ، ومعه شرحه للشيخ رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

٢٠. الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، طبع سنة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

٢١. لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور ، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف بالقاهرة ، دون تاريخ .

٢٢. مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، وتضم شرح الشافية للجاربردي وحاشية الجاربردي لابن جماعة ، عالم الكتب ــ بيروت ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

٢٣. المخصص ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيدة ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ــ مصر ، الطبعة الأولى سنة ١٣١٧هـ .

٢٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا والدكتور سليمان العايد والدكتور السيد تقي ، طبع بجامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٥. المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ــ بيروت ، دون تاريخ .

٢٦. المقرب ، لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ــ بغداد ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م .

٢٧. النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ــ الكويت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م .

٢٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ــ الكويت ، طبع سنة ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner